

# الأولوية الأولى

## حان وقت حدوث تعاف تقوده الأجور والاستثمارات العامة

شاران بارو



شاران بارو هي الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال.

من الانهيار، ووقف التدهور السريع في النشاط الاقتصادي العالمي، والمساعدة على إعادة القوة العاملة العالمية إلى العمل. ولكن ما أن تحقق الهدفان الأولان، مع تعزز القطاع المالي ليصبح أقوى من أي وقت مضى، وعودة الأرباح إلى مستويات ما قبل الأزمة، ترك الهدف الثالث.

ذلك أن عمليات إنقاذ القطاع المالي والسياسات التنشيطية الرامية إلى إنهاء الركود أفسحت المجال في عام ٢٠١٠ لجهود سابقة لأوانها وانهزامية في كثير من الأحيان لخفض العجز المالي في البلدان، من خلال خفض في أغلب الأحيان في البرامج الاجتماعية والنفقات العامة الأخرى ومن خلال زيادة في الضرائب التنزلية.

ولم تؤد هذه السياسات فقط إلى تدهور أوضاع الكيانات الأكثر اعتمادا على دعم الدولة، وإنما أيضا إلى الإضرار بالتعافي الهش في عدد كبير من البلدان، وعلى الأخص في منطقة اليورو، التي كانت قد وقعت بحلول عام ٢٠١٢ في هوة الركود المزدوج. وكان الهدف المقصود من السياسات التقشفية وهو خفض المديونية العامة إخفاقا ذريعا أيضا، حيث أسفرت حالات الركود الجديدة في بلد تلو الآخر عن زيادة نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

### تأخر الأجور

من الخصائص المهمة لفترة ما بعد الأزمة انضغاط الطلب الكلي الناتج عن استمرار ارتفاع معدل البطالة وكذلك عدم مواكبة الأجور للإنتاجية. ويشير تقرير اشترك في إعداده كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي (دراسة؛ ILO, OECD, World Bank) في سبتمبر ٢٠١٤ إلى هذه الظاهرة وكيف حالت دون حدوث تعاف قوي وزادت من عدم المساواة:

«تأخر نمو الأجور كثيرا خلف نمو إنتاجية العمالة في معظم بلدان مجموعة العشرين. واستمر تراجع حصة العمالة من الدخل الذي شوهد في معظم بلدان مجموعة العشرين على مدى العقود الأخيرة في بعض البلدان بينما ركبت حصة العمالة في البعض الآخر. وظل التفاوت في الأجور والدخل

القصور العالمي في توظيف العمالة اتهامًا صارخًا بإخفاق السياسات الاقتصادية المطبقة

### لا يزال

في فترة ما بعد الأزمة، بعد مرور أكثر من ست سنوات على بدء أسوأ أزمة مالية عالمية وأسوأ ركود عالمي منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين.

ووفقا لتقرير توظيف العمالة في العالم والآفاق الاجتماعية (World Employment and Social Outlook) الصادر عن منظمة العمل الدولية، بلغ معدل البطالة العالمي في عام ٢٠١٤ نسبة ٥,٩٪، تمثل أكثر من ٢٠٠ مليون شخص عاطل عن العمل، وتزيد بكثير على نسبة ٥,٥٪ المسجلة قبل الأزمة في عام ٢٠٠٧.

ولا تأخذ هذه الأرقام في الاعتبار مئات الملايين من العاملين الذين هم في بطالة جزئية، أو يعملون في وظائف في الاقتصاد غير الرسمي، أو لا يكسبون ما يكفي من المال لرفع أنفسهم ومعاليتهم فوق خط الفقر. وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن نحو ٧٦٠ مليون عامل، يمثلون ٢٨٪ من مجموع العاملين في البلدان النامية، يصنفون في فئة «الفقراء العاملون»، حيث يكسبون أقل من دولارين يوميا.

ولا يتضمن الرقم الذي أوردته منظمة العمل الدولية بشأن العاطلين كذلك الأشخاص الذين توقفوا عن البحث غير المجدي عن الوظائف (من يطلق عليهم «العاملون المحبطون»). ويفسر ذلك سبب انخفاض المشاركة في القوة العاملة في عام ٢٠١٤ عن مستواها في ذروة الركود في عام ٢٠٠٩. ونظرا لانخفاض معدل المشاركة، توقعات منظمة العمل الدولية أن تبلغ النسبة العالمية للتوظيف إلى عدد السكان ٥٩,٧٪ في عام ٢٠١٤، وهي نفس النسبة المسجلة في عام ٢٠٠٩، وتقل كثيرا عن نسبة ٦٠,٧٪ المسجلة في عام ٢٠٠٧ قبل الأزمة.

### قصور السياسات

في أول عامين بعد بداية الأزمة، قام المجتمع الدولي، من خلال الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين والمنظمات الدولية، بقيادة جهد متناغم لإنقاذ القطاع المالي

التأثيرات [المرتبة على القواعد التنظيمية للعمل] على مستويات التوظيف غالباً ما تكون غير مهمة أو محدودة.» ووجد التقرير أيضاً أنه «من الواضح أن الاتحادات والمساومة الجماعية لها تأثير معادل على فروق الدخل.»

وقد كانت السياسات التي تسعى إلى تحرير أسواق العمل وإضعاف المساومة الجماعية سمة مهمة لبعض برامج ضبط الأوضاع التي يدعمها صندوق النقد الدولي، وعلى الأخص في فترة ما بعد الأزمة العالمية الأخيرة في جنوب وشرق أوروبا. وقد شهدت بعض البلدان

## من غير المقبول أن تمر ست سنوات أخرى من الركود العالمي في توظيف العمالة.

تراجعا في الأجور الحقيقية وانخفاضا هائل في التغطية التي توفرها المساومة الجماعية.

وقد كان التأثير الفوري تراجعا حادا في الطلب المحلي، مما كثف تأثير السياسات التقشفية على الركود وأسهم في بلوغ مستويات البطالة ٢٥٪ أو أكثر في بعض البلدان. وهناك دلائل على أن التفاوت قد زاد في تلك البلدان وأنه سيء في المستقبل. وقد كان العمل المنظم أقوى كيان مؤيد للحماية الاجتماعية الشاملة والضرائب التصاعدية — ستكون لإضعاف دوره آثار ليس فقط على مستويات الأجور وإنما أيضاً على سياسات إعادة توزيع الدخل التي يمكن أن تكون بالغة الأثر. لقد حان الوقت لإعادة برنامج العمل العالمي إلى مساره، بجعل خلق الوظائف الأولوية الأولى. ومن غير المقبول أن تمر ست سنوات أخرى من الركود العالمي في توظيف العمالة، مصحوبا بكساد لا ريب فيه في بعض البلدان.

ووفقا لاستطلاع الرأي العالمي الذي أجراه الاتحاد الدولي لنقابات العمال، يريد الناس في جميع أنحاء العالم من حكوماتهم أن تكون نشطة. إنهم يريدون حكومات تروض قوة الشركات (٦٢٪) وتتصدى لتغير المناخ (٧٣٪).

وتوجد لدى حركة العمل العالمية رؤية واضحة بشأن العمل الذي يتعين القيام به، وهو رفع الأجور وزيادة الحماية الاجتماعية، وترويض قوة الشركات، والقضاء على عبودية الأجور. وتأمين العدالة المناخية والحوكمة الاقتصادية الجيدة. ودعم ذلك كله بالوظائف، الوظائف، الوظائف. ■

المراجع:

International Labour Organization (ILO), 2014, *Global Wage Report 2014/15: Wages and Income Inequality* (Geneva).

International Labour Organization, Organisation for Economic Co-operation and Development, and World Bank (ILO, OECD, World Bank), 2014, "G20 Labour Markets: Outlook, Key Challenges and Policy Responses," Report prepared for the G20 Labour and Employment Ministerial Meeting, Melbourne, September 11.

International Trade Union Confederation (ITUC), 2014, "The Case for a Coordinated Policy Mix of Wage-Led Recovery and Public Investment in the G20," economic modeling results prepared for the L20 elected representatives of trade unions from G20 countries.

يتزايد داخل عدد كبير من بلدان مجموعة العشرين... وتعتمد إعادة النمو الاقتصادي إلى مساره على تعافي الطلب، وهو ما يتطلب بدوره تعزيز خلق الوظائف ونمو الأجور.»

ووفقا لاستطلاع عالمي للرأي أجراه الاتحاد الدولي لنقابات العمال للجمهور في ١٤ بلدا، أعرب نصف المجيبين فقط عن اعتقادهم بأن الجيل التالي سيعثر على وظائف لائقة. وأفاد ٨٢٪ من المجيبين بأن دخولهم انخفضت عن تكلفة المعيشة أو راكدة، ويقول نصف الأسر العاملة إنهم لا يستطيعون مسايرة الارتفاع المتزايد في تكلفة المعيشة. ويعتقد ٧٨٪ أن النظام الاقتصادي ينحاز للأثرياء وليس عادلا تجاه معظم الناس.

## استراتيجية التعافي العالمية

سعت الحركة العالمية لنقابات العمل إلى الاستجابة للركود الاقتصادي طويل الأجل وارتفاع معدل البطالة والبطالة الجزئية الناجم عن قصور الطلب. وطرح الحركة استراتيجية للتعافي العالمي تركز على استعادة الأجور والاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والمادية العامة.

وخلصت عملية نمذجة قام بها الاتحاد الدولي لنقابات العمال إلى أن وضع مزيج من السياسات يتضمن زيادات منسقة في الأجور وتنشيط للاستثمار العام يمكن أن يرفع النمو إلى ٥,٨٪ في مجموعة العشرين في السنوات الخمس القادمة (دراسة ITUC, 2014). ومن شأن وضع استراتيجية للتعافي تركز على الأجور والاستثمار أيضا أن يساعد على بلوغ أهداف الاستمرارية الاجتماعية والبيئية والمالية العامة والحد من انعدام المساواة.

وفي حين يظل تزايد اهتمام صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات الدولية بمسألة التفاوت موضع ترحيب بالتأكيد، فإن معظم المؤسسات لم تقم حتى الآن بوضع مناهج متسقة ومتناسكة تشمل جميع المسائل المتصلة بتزايد التفاوت وتستجيب لها، وعلى الأخص، التطورات الحادثة في مؤسسات وسياسات سوق العمل.

وإلى جانب السياسات التي تخفض الطلب الكلي، مثل التقشف، يمكن أيضا أن تؤدي السياسات التي تنتقص من الأمن الوظيفي وتضعف الحد الأدنى من المعايير إلى خفض دخل العمل والتواء توزيع الدخل ككل.

وتلاحظ منظمة العمل الدولية في تقرير الأجور العالمية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ الذي تصدره أن «التفاوت يبدأ في سوق العمل.» وفي الاقتصادات التي شهدت أعلى مستويات التفاوت، يمكن غالبا أن تعزى هذه الظاهرة إلى فقدان الدخل نتيجة لارتفاع معدل البطالة إلى جانب زيادة التفاوت في الأجور. إلا أن التقرير انتهى إلى أنه في بلدان الأسواق الصاعدة حيث تراجع التفاوت، على عكس الاتجاهات العامة العالمية، «كانت زيادة المساواة في توزيع الأجور والوظائف مدفوعة الأجور عاملا مهيما.»

ويسلط ذلك الضوء على أهمية سياسات من قبيل الحد الأدنى من الأجور المعيشية، وتوفير الحماية من الفصل التعسفي، ومؤسسات المساومة الجماعية القوية. وقد دعت بعض المؤسسات الدولية إلى تخفيف القواعد التنظيمية والمؤسسات المعنية بسوق العمل بناء على افتراض لا أساس له هو وجود علاقة سالبة قوية ومنظمة بين مستوى التنظيم والتوظيف.

واضطلع البنك الدولي، الذي خصص تقريره الرائد «التنمية العالمية لعام ٢٠١٣» لموضوع الوظائف، بمراجعة واسعة للدراسات الاقتصادية الأخيرة المعنية بتأثير التشريعات والحدود الدنيا من الأجر على حماية الوظائف. وخلص التقرير إلى أن «معظم تقديرات